

التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي



محمد غل

باحث في الشؤون التركية

ملخص الدراسة

لا شك أن تركيا فوجئت بالثورات العربية كما فوجئت الحكومات العربية والغربية أيضاً، ولكن المفاجأة لم تدفعها إلى ردود أفعال خاطئة، بل قامت بحركات مدروسة، في مقدمتها: الدعوة لوقف إراقة الدماء بين أبناء الوطن والملة الواحدة، والعمل على تحقيق مطالب المحتجين والمتظاهرين بالطرق السلمية والتفاوض، وفي مقدمتها الخضوع لمطالب الشعب، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

إن المشكلة التي يواجهها هذا البحث هي غموض التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي، لدرجة جعلت البعض يتوهمون أن حكومة العدالة والتنمية هي من يقف وراء ثورات الربيع العربي، ويهتمون حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان بالسعي إلى التوسع الإقليمي على أساس مفهوم العثمينة.

لقد كان لحزب العدالة والتنمية مواقف واضحة مؤيدة ومستبشرة بثورات الربيع العربي؛ نظراً للتجربة التي خاضها حزب العدالة والتنمية في دعم الديمقراطية، ودعم نشوء الدول التي تحترم شعوبها، وتحترم حقوق الإنسان، وتحترم ثقافة وحضارة شعوبها، بغض النظر عن هوية تلك الشعوب الدينية أو الثقافية أو السياسية، فإذا كانت تلك الشعوب ممن يشاركون الشعب التركي قيمه وتاريخه الحضاري، فإن ذلك كان مبعث سرور أكبر، وتأييد أوسع، دون أن يكون هو علة السرور ولا التأييد؛ لأن الحكومة التركية لحزب العدالة والتنمية لا تعامل شعوب العالم على الأسس الأيديولوجية، وإنما على أساس احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم الظلم والاستبداد، ولذلك كانت مواقفها واضحة من ثورات الربيع العربي، وكانت مواقفها مقنعة لقطاع كبير من شعبها، بل لجميع شعبها باستثناء قطاعات قليلة وضعيفة التأثير أيدت مثلاً بعض حركات الردة على دول وحكومات الربيع العربي.

إن فهم حقيقة التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي يحتاج إلى دراسة مراحل تكوين العقل التركي الحديث، وبالأخص في القرن الأخير من جهة، وبصورة أكثر خصوصية في العقد الأخير الذي حكم فيه حزب العدالة والتنمية، وكان له توجهات واضحة في سياسة تصفير المشاكل، وتوقيع مئات الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الحكومة التركية والحكومات العربية قبل الربيع العربي وبعده، بما يؤكد أن حكومة العدالة والتنمية التركية لم تكن صانعة لثورات الربيع العربي، وإنما كانت مؤيدة لها ضمن الرؤية الراسخة للتيار المحافظ التركي في توثيق العلاقات مع الدول العربية، وضمن الرؤية العصرية لحزب العدالة والتنمية في مساندة كافة شعوب العالم، ومنهم الشعب العربي في تبني النهج الديمقراطي اجتماعياً وسياسياً.

التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي



محمد غل

باحث في الشؤون التركية

مقدمة:

عاش الأتراك والعرب شركاء في أمة ودولة واحدة لقرون طويلة، فلما أسقطت الدولة الأخيرة التي جمعتهم بقوا في أمة واحدة، ولكن في الكثير من الدول القومية والوطنية والقطرية، وفي علاقات متباينة بين الفينة والأخرى على اختلاف بين حكومات الدولة التركية وأحزابها السياسية المختلفة، وبين حكومات عربية تختلف في هويتها الفكرية الأيديولوجية وأنظمتها السياسية طوال القرن العشرين الماضي، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي.

ومنذ نشوء الجمهورية التركية بعد إسقاط دولة الخلافة العثمانية كانت علاقات تركيا مع العالم الإسلامي عامة، والعالم العربي خاصة، تأخذ أهمية كبرى في التفكير لدى المفكرين والسياسيين العثمانيين والأتراك، فالمفكرون العثمانيون هم الذين نظروا إلى مستقبل تركيا بعد جهود المشروطية الأولى والثانية بارتباطها بعلاقة وحدة مع العالم الإسلامي، وبالأخص الأقطار التي كانت تتبع الدولة العثمانية سياسياً، وكانت جزءاً من دولة الخلافة قبل إسقاطها، وينظرون إلى تلك البلدان وشعوبها على أنهم جزء من الدولة العثمانية.

بينما كان يرى الاتجاه الآخر، والذي كان يدّعي العصرية، ويتزعمه مصطفى كمال أتاتورك ينظرون إلى الأمر بشكل معاكس؛ يقوم على التباعد عن الدول العربية، وهذا ما أثر على نوع العلاقة العربية التركية لأكثر من قرن حتى ظهور حزب العدالة والتنمية.

إن الدراسة التاريخية والموضوعية والتحليلية لأحداث التجربة التركية في التغيير والنهضة، ومقارنتها مع أحداث التغيير والنهضة العربية ضرورة كبيرة لأبناء كلا القوميتين، لأهمية الموضوع؛ لذا فإن دراساتنا سوف تتناول هذه القضية في أربعة محاور هي:

- ١- القواسم المشتركة والعلاقات المتبادلة بين الأتراك والعرب خلال القرن العشرين.
- ٢- تطور العلاقات التركية والعربية مع ظهور حزب العدالة والتنمية على مسرح الحياة السياسية.
- ٣- تأثير ثورات الربيع العربي بالثورة التركية الكبرى التي قادها حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام ٢٠٠٢م.
- ٤- تأثير العلاقة المتبادلة بين المعارضة التركية والمعارضة العربية على معاداة ثورات الربيع العربي.

إن محاور هذه الدراسة ينبغي أن تتعرف بعمق على الخلفية الفكرية والدينية والمشاعرية لتوجهات الشعب التركي نحو الشعب العربي في مرحلتين أساسيتين؛ هما مرحلة القرن العشرين أولاً، ومرحلة القرن الحادي

والعشرين، وهذا في التقسيم التاريخي الزمني له تأثيراته وانعكاساته على الشعب التركي والشعب العربي، اللذين يجتمعان في أمة واحدة، في التاريخ والحضارة والمستقبل الأفضل -إن شاء الله-، وكذلك

ينبغي قراءة المواقف العربية الرسمية والإعلامية التابعة لها، والتي أظهرت عداءً غير مبرر للحكومة التركية وحزبها الحاكم في مرحلة الردة على الربيع العربي وتشويه صورتها.

كانت المرحلة التي نشأت فيها الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م نقطة فاصلة في العلاقة بين شعبين وقوميتين أساسيتين من قوميات الدولة العلية العثمانية، هما القومية العربية والقومية التركية.

وسياسية نحوهم، بل كانوا يرون أن الواجب يفرض عليهم حمايتهم ومساعدتهم حتى لو كانوا في مشاريع سياسية انفصالية قومية أو غيرها، بحكم أنهم مواطنون عثمانيون في الأصل فرضت عليهم ظروف الحرب العالمية الأولى تقطيع أوصالهم، وبحكم أن الجمهورية التركية كانت وريثاً قانونياً لكافة المسؤوليات العثمانية نحو مواطنيها داخل تركيا وخارجها، وعلى هذا النحو كان طرح فكرة الوحدة الإسلامية عند المفكرين العثمانيين الأتراك في بداية العهد الجمهوري.

بينما كان يرى الاتجاه الآخر، والذي كان يدعي العصرية ويتزعمه مصطفى كمال أتاتورك -من خلال حزب الشعب الجمهوري- من الناحية الفكرية والسياسية، وبوصفه رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للجيش التركي في ذلك الوقت، فكانت نظرة تيار العصرية التمسك بمشاعر الأخوة مع العالم الإسلامي، ولكن مع التباعد السياسي بحكم أن لكل قومية مشروعها السياسي.

ولكن العلاقة التركية العربية تعرضت في ذلك الوقت لعداوة مصطنعة، بالغ فيها غلاة القوميين الأتراك الذين كانوا يمجّدون القومية الطورانية على حساب احتقار القوميات الإسلامية الأخرى، وفي مقدمتها القومية العربية، وتحمل الدين الإسلامية والعرب مسئولية التخلف الذي وقعت فيه الدولة العثمانية مقارنة مع التقدم الأوروبي وخضوعها لشروط الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، وتوقيع معاهدة لوزان وغيرها.

وفي المقابل كان العرب يصنعون قومية ومشروعاً فكرياً معادياً للأتراك، حتى إن الثورة العربية الكبرى كانت في مجملها ثورة عربية وأجنبية ضد الأتراك،

١- القواسم المشتركة والعلاقات المتبادلة بين الأتراك والعرب خلال القرن العشرين:

كانت المرحلة التي نشأت فيها الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م نقطة فاصلة في العلاقة بين شعبين وقوميتين أساسيتين من قوميات الدولة العلية العثمانية، هما القومية العربية والقومية التركية، ومنذ نشوء الجمهورية التركية بعد إسقاط دولة الخلافة العثمانية كانت علاقات تركيا مع العالم الإسلامي عامة، والعالم العربي خاصة، تأخذ أهمية كبرى في التفكير لدى المفكرين والسياسيين العثمانيين والأتراك، فالمفكرون العثمانيون هم الذين نظروا إلى مستقبل تركيا بعد جهود المشروطية الأولى والثانية بارتباطها بعلاقة وحدة مع العالم الإسلامي، وبالأخص الأقطار التي كانت تتبع الدولة العثمانية سياسياً، وكانت جزءاً من دولة الخلافة قبل إسقاطها، فكان المفكرون العثمانيون -الذين يمثلون الاتجاه المحافظ في التفكير السياسي التركي- ينظرون إلى تلك البلدان وشعوبها على أنهم جزءاً من الدولة العثمانية، كما كان الشعب التركي جزءاً من الدولة العباسية وشعبها ومواطنيها.

لقد كان المفكرون العثمانيون الأتراك يطالبون حتى بعد نشوء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م أن تتحمل الجمهورية التركية الحديثة مسئولية دينية

عندهم كانت بالتقارب مع الأتراك والتحالف معهم، ليس فقط بسبب الأخوة في الدين والانتماء لأمة واحدة، وإنما لَقَدَر يجمعهما في تاريخ واحد، تجلت أولى صورهِ أيام الخلافة العباسية في عصورها الذهبية التي قَرَّبَت الأتراك إليها، وفي أعلى مناصب الدولة المدنية والعسكرية، دون أن يكون ذلك مكروهاً أو مرفوضاً من المواطنين العرب.

بل إن ضعف الخلافة العباسية عن القيام بدورها السياسي، كان دافعاً للأتراك العثمانيين لتحمل مسؤولية مواصلة الحكم السياسي للخلافة الإسلامية، دون إبعاد للعرب ولا إقصاء، بل كانت كل البلاد العربية تتمتع بنفس الحقوق والواجبات مع كافة مواطني الدولة العلية العثمانية.

فكان الأتراك والعرب يتبادلان الأدوار السياسية العليا والوسطى والدنيا، المدنية والسياسية والعسكرية، دون شعور باستعلاء أحد على الآخر، ودون إحساس بأن أحدهما يتدخل في شئون الآخر، والأتراك والعرب اليوم أمام تحديات كبيرة؛ دولية وإقليمية، بل وداخلية، منها ما هو معلن، ومنها ما هو غير معلن، ولكنه ظاهر في تحدياته وتحالفاته المشبوهة والمريبة.

إن الدراسة التاريخية والموضوعية والتحليلية لأحداث التجربة التركية في التغيير والنهضة ومقارنتها مع أحداث التغيير والنهضة العربية ضرورة كبيرة لأبناء كلا القوميتين؛ لأنها تثير طريق التغيير والنهضة للسالكين في هذا الطريق، مهما كانت صعوباته ومعوقاته، فالدراسة ليست مجرد قراءة تاريخية مقارنة، وإنما هي تجربة عملية مليئة بالحكمة والعبرة أولاً، وتثير كثيراً من الأسئلة التي تفرض نفسها على هذه التجارب والتفكير في أجوبتها علمياً وعملياً ثانياً.

فكان الخط السياسي والرسمي للجمهورية التركية الانفصال والتباعد عن الدول العربية، ومشاريعها السياسية المناهضة للأتراك أيضاً، ولذلك عارض أتاتورك بكل قوة فكرة الوحدة الإسلامية، وأصبح منذ ذلك الوقت تباين الموقف من العلاقة مع الشرق أو العالم الإسلامي أو العالم العربي من أهم مميزات الاختلاف الفكري بين التيار الإسلامي المحافظ والتيار العصري العلماني التغريبي داخل تركيا، وهو ما امتد مع كل السياسات التركية اللاحقة حتى ظهور حزب العدالة والتنمية.

إننا نؤمن أنه إذا ما توفرت الحرية للأتراك والعرب؛ فإنهم سوف يقررون مستقبلهم ومصيرهم بإرادتهم الشعبية الحرة، وأنهم سوف يختارون الوحدة أو الاتحاد في أمة واحدة ودولة واحدة كما كانوا من قبل، ولتتمكنوا بكل يسر وسهولة أن يكونوا دولة سياسية عالمية وقوية، كأنهما جسم واحد بعقل واحد وقلب واحد، وإذا كانت الاختلافات أو العصبية أو المؤامرات قد فرقت بينهم في الماضي، فإن الأيام تثبت أنهم لم يستطيعوا الاستغناء عن بعضهم البعض مهما كان الضغط الخارجي، أو مهما حاول أحدهما أو كلاهما تصنع الاستغناء أو تبريره، فهما يدركان أن ضعف أحدهما ضعف للآخر رغماً عنه، ولذا فإن ما يفرق بينهما هي الظروف القاهرة فقط، وما يعالج ضعفهما هو تحالفهما في مشروع واحد، وإن كانا في وطنين أو دولتين أو قوميتين فلا خيار أمامهما إلا أن يكونا متحالفين مع بعضهما، وإلا فأمام أعدائهما.

هذا التقارب هو ما يميز العلاقات التركية العربية المنشودة، فهما مشروع نهوض واحد في البناء والإصلاح والتقدم، وكثيراً ما واجه الأتراك التحديات والمشاكل والأزمات في التاريخ والحاضر، فوجدوا أن حلولهم وعلاجات مشاكلهم تكون في التقارب مع العرب والتحالف معهم، والصورة نفسها تكررت مع العرب فوجدوا أن حلول مشاكلهم ومعالجة الضعف

٢- تطور العلاقات التركية والعربية مع ظهور حزب العدالة والتنمية على مسرح الحياة السياسية:

منذ بدايات القرن الماضي وُضع القطار التركي على غير سكتته، فكانت حركته اضطرارية، وبالقوة العسكرية في معظم مراحلها، وهذا أمر مشابه لما وقع فيه العالم العربي، الذي فرضت عليه النظريات الغربية والشرقية والأنظمة العسكرية، ولكنه لم يُفرض عليه القطيعة مع تاريخه وتراثه بالكامل، كما حصل في تركيا، وكان القاسم المشترك بين صعود الحركات الإسلامية في الوطن العربي وتركيا هو الوعي التاريخي الواحد والمشارك، والذي يجعل الأمة أمام مسئولية إعادة النظر والتفكير في فهم دينها طالما هي تؤمن به وتفتخر بتاريخه وتعز به.

لقد كان ظهور حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية التركية نتيجة جهد طويل قامت به الحركة الإسلامية طوال قرن كامل تقريباً، كانت عقوده الأخيرة أكثر بروزاً في تصاعد الحركة الإسلامية مع حركة المرحوم نجم الدين أربكان، وكان ظهور حزب العدالة مرحلة متطورة لما كان عليه حال الفكر السياسي والإسلامي من تجاذبات في نهاية القرن العشرين، وما تعرض له من ضربات وعراقيل من المؤسسة العسكرية الدكتاتورية، ولكن حزب العدالة اختار عدم الاصطدام مع الدولة التركية، ومحاولة إصلاحها بالطرق الديمقراطية والدستورية والإرادة الشعبية.

إن الوعي التاريخي الذي ركّز عليه حزب العدالة والتنمية هو أننا أبناء حضارة عظيمة، وورثة دولة عظمى كانت لعهد قريب قطب الرّحى في السياسة الدولية، فلماذا يُراد منا أن نكون معزولين عن المجد التاريخي؟ ولماذا يُراد لنا أن نكون أبناء حضارة غير حضارتنا، سواء كانت شرقية أو غربية؟ ولماذا يُراد منا أن نستبدل وعينا التاريخي الذاتي بوعي تاريخي

لأمة أخرى؟ كيف يمكن لأمة أن تنتمي إلى تاريخ أمة أخرى غريب عنها وغريبة عنه؟

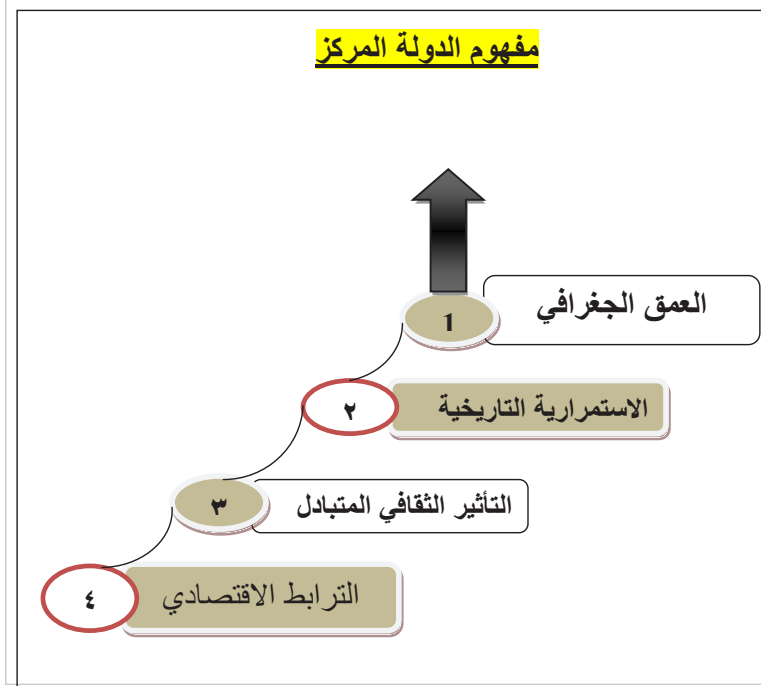
وإن سر نجاح حزب العدالة والتنمية أنه وضع مناهجه وسطر وعوده للشعب التركي حتى تكون أهدافاً مشتركة للحزب وللشعب التركي وللمعارضة أيضاً؛ لأن حزب العدالة والتنمية تطلع للعمل مع الشعب التركي بكافة قومياته وتياراته الفكرية وتقاسيمه السياسية، ولو لم يحقق ما وعد به في الفوز الأول أمام الشعب التركي كله لما انتخبه أعضاؤه وأنصاره أولاً، ولما زاد عدد المؤيدين له في الفوز الثاني عام ٢٠٠٧م^(١)، وكذلك لو لم يحقق الحزب ما وعد به في الحملة الانتخابية الثانية؛ لما فاز في الانتخابات للمرة الثالثة، وبفوز أكبر من الفوز الثاني أيضاً.

إن كل ذلك مؤشر على أن حزب العدالة والتنمية استهدف إيصال رسالته وإنجازه للشعب التركي أولاً، واستطاع مع الشعب التركي بآجمعه أن يوصل رسالة النجاح الكبير لكل الشعوب العالمية التي تراقب النجاح التركي المعاصر، وبالأخص في العالم الإسلامي عمومًا والعالم العربي على وجه الخصوص.

ومن القضايا المهمة التي قام حزب العدالة والتنمية بتفكيكها وحلها للشعب التركي، والتي يمكن أن تكون مفيدة للربيع العربي، وما ظهر أمامه من مشكلات فكرية وثقافية وأيديولوجية لها ارتباط بالدين والسياسة والدولة -مسألة العلمانية، إذ إن المعارك الوهمية التي صُنعت في تركيا بين الدين والعلمانية أعاقَت مسيرة التنمية في تركيا لعقود طويلة، وكان الخطأ في جعل الدين مقابلاً للعلمانية، فيكون الخيار إما العلمانية، وإما الدين، بينما العلمانية ليست بديلاً عن الدين إطلاقاً^(٢).

(١) انظر: ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص ٥٢.

(٢) انظر: الجميل، الدكتور سيار، العرب والأترك الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٢٩٦.



واكبت الانفتاح والمصالحة الداخلية، وتنامت مع النمو الاقتصادي، وبالأخص في توسيع دائرة الصادرات الاقتصادية لدول الجوار والعالم أجمع، وقد حدد الدكتور أحمد داود أغلو مفهوم الدولة المركز وفق النقاط التالية^(٢):

- ١- العمق الجغرافي.
- ٢- الاستمرارية التاريخية.
- ٣- التأثير الثقافي المتبادل.
- ٤- الترابط الاقتصادي المتبادل^(٣).

إن السياسة الخارجية البناء والفعالة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية غيّرت النظرة لتركيا بعد أن كانت دولة غير ودية، وما زالت تعتمد على سياسة الحرب الباردة، غير أن حزب العدالة والتنمية غيّر هذه السياسة، وبدلاً من صداقة التحالف التي كانت موجودة أصبحت شراكة استراتيجية^(٤).

إن العلمانية ليست ديناً يناقض الإسلام على الوجود والأتباع، ولا فلسفة تعادي الدين ولا تعادي المسلمين، وإنما هي فلسفة في فهم الإنسان نفسه بحرية وعقل أولاً، وفلسفة في فهم الناس لمقومات الدنيا التي يعيشون فيها عملياً ثانياً، وإذا فهمت العلمانية على هذا الأساس فالمسلمون أحرار في الموقف منها، وكلا المبدئين - حرية الإنسان وعقلانيته، وحقه في فهم الدنيا بالعلم - هما من مبادئ الإسلام الأساسية، أي: أن أسس الإسلام وأسس العلمانية في النظرة إلى الإنسان والحياة على اتفاق ووافق؛ من ناحية الدعوة إلى الحرية الإنسانية، واحترام العقل، والأخذ بالعلم ومنجزاته، وعدم بناء الحياة على الجهل ولا الخرافة، ولا إلغاء مقومات الحياة الدنيوية والانتفاع بها على أكمل وجه وأتمه وأحسنه.

وبعدما وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢م، ظهرت سياسة خارجية جديدة لتركيا^(١),

(٢) أغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق، ص ٣٥.
(٣) أغلو، أحمد داود، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سابق ص ٧.
(٤) أغلو، أحمد داود، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سابق، ص ٥.

(١) أغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ومراجعة: بشير نافع، وبرهان كوروغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م، ص ٥.

أثره الكبير على السياسة التركية نحو ثورات الربيع العربي، فقطاع كبير من الشعب التركي رأى في ثورات الربيع العربي بارقة أمل للشعب العربي أن ينطلق في حركة النهضة، التي تُبنى من وجهة نظر تركية على النموذج التركي، بترسيخ الديمقراطية، والتصالح الداخلي، واحترام الدستور الديمقراطي، والتبادل السياسي السلمي للسلطة، وإنهاء عصر الانقلابات العسكرية، واحترام القانون، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حرية الإعلام والصحافة والرأي، وغيرها من المفاهيم التي لا تنتعش إلا في دولة سياسية تعمل على ترسيخ الديمقراطية قانونياً وشعبياً، أي: بالتزامها بالقانون أولاً، وخضوعها للرقابة الشعبية، عن طريق البرلمان أو مؤسسات المجتمع المدني، التي تراقب أداء الحكومة والتزامها بمعايير الدولة الرشيدة.

لقد كانت ثورات الربيع العربي أمل الشعب التركي ورغبته في أن يرى العرب قد سلكوا طريق التغيير والنهضة التي تقدم فيها الشعب التركي خطوات

متواصلة وناجحة في العقود الماضية، بالرغم مما وجد فيها من صعوبات ومعوقات، ولذلك فإن الشعب التركي -وبالأخص من أبناء الحركة الإسلامية بكافة أطيافها وأحزابها السياسية- رأوا في الربيع العربي مشروعاً يحسّن العلاقات العربية التركية، تلك العلاقات التي تركزت على تاريخ عريق، وتحتاج إلى تجربة ديمقراطية ناجحة في الطرف العربي من هذه المعادلة، وهذا الرأي شارك فيه كل أبناء الشعب التركي.

٣- تأثر ثورات الربيع العربي بالثورة التركية الكبرى التي قادها حزب العدالة والتنمية:

لقد كان صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة السياسية في تركيا أمراً مهماً جداً للوطن العربي،

وأصبحت تركيا بلداً نموذجياً يُحتذى به، بعد أن كانت بلداً يقلد الآخرين، وقد رفعت تركيا تأشيرات الدخول إلى تركيا مع ثمان وستين دولة، وهذا مؤشر على رغبة تركيا في الانفتاح مع العالم.

إن تركيا تسعى نحو تحسين العلاقات مع الدول العربية بصورة كبيرة جداً؛ بحيث لا تقتصر فقط على رفع تأشيرات الحدود مع كل الدول العربية، بل أن تعود العلاقات بين العرب والأتراك كما لو كانوا في دولة واحدة.

لذا كان طبيعياً أن يكون توجه حزب العدالة والتنمية نحو الشرق تقاربياً، ونحو الدول العربية عامة وبالأخص الدول العربية المجاورة له حدودياً، وإن لم

يكن على حساب الغرب في العلاقات السياسية، وكان توجهه نحو الدول العربية اتجاهاً ثقافياً وعاطفياً معاً؛ بسبب القضايا الساخنة والأليمة في الوطن العربي.

إضافة لما سبق، لقد كان التوجه نحو التقارب

مع الدول العربية ورقة سياسية رابحة لدى الحركة الإسلامية منذ ظهورها السياسي في العقد الثامن من القرن العشرين، وبالأخص في حركة المرحوم نجم الدين أربكان وحزب السلامة الوطني، وظهر ذلك في سعيه لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول الإسلامية الثمانية الكبرى، وهو ما أظهر مخاوف في الداخل التركي من قبل حزب الشعب الجمهوري والأحزاب العلمانية واليسارية والقومية، التي كانت تسعى عبر تاريخها الخاص للتقارب مع الغرب على حساب الشرق في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذا التباين بين أطراف التيارات الثقافية والاقتصادية والسياسية في داخل تركيا، كان له

أنظمتها السياسية والدستورية، وغيرها، فقد بلغ نجاح التجربة الاقتصادية التركية مكانة كبيرة، كانت كفيّلة أن تدعو العرب للإعجاب بها، والسعي للاستفادة منها.

قبل قيام الثورات العربية المعاصرة كان التطلع إلى التجربة الديمقراطية التركية يحمل نوعاً من الإعجاب والتقدير، وبالأخص بعد أن اقترب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من مشاعر المواطن العربي وقلبه وعقله، بل ومآسيه أيضاً، ومصدر هذا الإعجاب قدرة حزب العدالة والتنمية على إحداث تقدم اجتماعي واقتصادي وسياسي داخلي وخارجي، وهو في السلطة السياسية الديمقراطية، مع ما يُوصَف به حزب العدالة والتنمية إعلامياً من أنه حزب إسلامي، أو حزب ذو مرجعية دينية في أصوله وجذوره، أو أن أعضائه بصفتهم الفردية هم أناس متدينون، فأعطى بذلك للأحزاب العربية الليبرالية والحركات القومية والإسلامية أملاً وأنموذجاً في إمكانية أن تتولى السلطة، ومنحها عزيمة في قدرتها على النهوض بأوطانها ودولها على النموذج التركي أو غيره، المهم أنه بإمكانها بعد التجربة التركية المعاصرة أن تتولى السلطة عن طريق الديمقراطية وصناديق الاقتراع، وأن تنفذ خططها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون خوف ولا تخوف من إقصاء.

واليوم وبعد قيام الثورات العربية الشجاعة، وبعد انتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لثلاث مرات متتالية، وتشكيل الحكومة، وبعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة الجمهورية للمرة الثانية، بفوز الرئيس رجب طيب أردوغان بمنصب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر يوم ١٠/٨/٢٠١٤م، والانتقال السلمي في رئاسة الحزب، ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية؛ فإن النظرة إلى التجربة التركية لا ينبغي أن تتوقف عند حدود الإعجاب، وإنما بالبحث عن مكامن قوتها، وأسباب نجاحها، وعوامل صمودها، وأركان بنائها، وروح تطورها، وكيف استطاعت أن

لأنه أثبت للشعب العربي إمكانية صعود حركة إسلامية إلى سُدة السلطة السياسية العليا بالطرق الديمقراطية، وبتأييد شعبي كبير أسعد معظم العرب والمسلمين، وبالأخص المتطلعين للتغيير والإصلاح في الوطن العربي من وجهة نظر إسلامية وحضارية تستفيد من الحضارة المعاصرة، ولكن دون أن تذوب فيها ولا تنصّبها العداء.

وقد كان المتابع لما يجري في الوطن العربي في العقد الأخير تحديداً يجد اهتماماً عربياً كبيراً بالتجربة التركية عمومًا والمعاصرة خصوصاً^(١)، ويجد الدراسات والأبحاث والمقالات قد تناولت الكثير من مجالات الإصلاح في تركيا، وتحدثت عن أوجه التشابه بينها وبين ضرورات النهضة العربية، ومجالات الاستفادة منها^(٢).

وهذه الأبحاث وبالرغم مما فيها من فوائد كثيرة إلا أن معظمها صُنّف قبل ثورات الربيع العربي تاريخياً، فهذه الثورات العربية المجيدة مرت في مسارها السياسي في مسار مشابه لما وقع في تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة السياسية عام ٢٠٠٢م، أي أنها كُتبت في مرحلة البحث النظري عند المفكرين العرب، وربما كان بعضها من باب الأمنيات أو الأحلام أو التوقعات، بينما مرحلة الربيع العربي نفسها تحتاج إلى الدراسات العميقة التي تفهم التجربة النهضة التركية في كافة مجالاتها، في أسسها الفكرية والثقافية والتربوية، وفي رؤيتها الفلسفية والاجتماعية، وفي قواعدها الاقتصادية والمالية، وفي أنبيتها الصناعية والتكنولوجية، وفي

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب: الجميل، الدكتور سيار، العرب والأترك الانبعث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة، مصدر سابق. وكتاب مؤتمّر: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، لمجموعة مؤلفين، نشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقديم محمد نور، بيروت، الطبعة الأولى، أيار / مايو ٢٠١٢.

(٢) السبعواوي، عوني عبدالرحمن، وعبدالجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية - التركية، معطيات الواقع، وآفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٣٣.

تكسب قلوب الناس وعقولهم معاً؛ لأنها تمثل التجربة الأقرب إلى المواطن العربي الباحث عن الدولة المدنية والديمقراطية وحقوق المواطنة والإنسان، بحكم أن التجربة التركية الديمقراطية هي تجربة إسلامية؛ من حيث غالبية السكان المسلمين، ومن حيث التاريخ الفكري والتراثي المشترك بين الأتراك والعرب، ومن حيث التشابه بين الشعبين في التوق إلى الحرية بعد هيمنة الاستبداد العسكري والسياسي على الدولة ومقدراتها بعد إعلان استقلالها في القرن الماضي.

صحيح أن التجربة التركية قد استفادت من التجربة الأوروبية الحديثة، وبالأخص في العقود الأولى لقيام الجمهورية في عقد العشرينيات من القرن الماضي، ولكنها كانت استفادة جافة وصلبة وجامدة في التعامل مع الشعب وتراثه، بينما التجربة التركية المعاصرة لم تتوقف عند التقليد الجامد للثورات الأوروبية؛ لأن تركيا كانت في أضعف إمكاناتها ومكانتها وأدوارها عندما كانت تحاكي الثورات الأوروبية بصرامة وتعصب وتعسف، وعندما كانت تبغ لها بالشكل دون المضمون، وعندما كانت تتكرر لهويتها الذاتية وانتمائها الثقافي والديني والجغرافي، بينما هي اليوم أكثر قوة وتأثيراً، وهي تمتلك رؤيتها الخاصة لقيم التحرر والديمقراطية، وهي تتمسك بهويتها الوطنية والقومية، والشرق أوسطية والدينية أيضاً.

إن هذا التصور مهم جداً، ومن المهم جداً أيضاً الاتفاق عليه بالحوار والقناعة العقلية، في أن الشعوب العربية أو التركية أو الإيرانية أو غيرها، وبالأصح الشعوب المسلمة عموماً، لن تحقق النجاح والتقدم لدولها وشعوبها إذا كانت مقلدة للغرب في مبادئه وأفكاره التحررية، ودون معرفة لظروف نشأتها، ولا تفهم لطبيعة معاركها مع مؤسستي الاستبداد في العصور الوسطى، مؤسسة الاستبداد السياسي من الملوك والأباطرة، ومؤسسة الاستبداد الديني الكنسي على كافة ملله ونحله.

إن التحول إلى نظام مدني ديمقراطي هو هدف

كل الشعوب العربية والتركية وكافة الشعوب المسلمة، وما الأمل المنشود من الثورات العربية المعاصرة إلا الوصول إلى هذا الهدف العظيم، وقد سبقت أوروبا دول العالم الإسلامي في التحول إلى الدول المدنية والديمقراطية، وأقرت فيها التشريعات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات لكافة المواطنين بغض النظر عن دينهم أو جنسهم، أو لونهم أو عرقهم، أو غيرها من الفروق الطبيعية أو الفروق المعنوية، ولكن محاولات المسلمين في الانتقال إلى الدولة المدنية والديمقراطية في العصر الحديث واجهت ولا تزال تواجه العديد من المشاكل والصعوبات، منها الصعوبات الداخلية، ومنها الخارجية، والعديد من هذه الصعوبات مصطنعة من أصحاب المشاريع والمصالح المختلفة، سواء ظهرت على أنها حجج دينية أو دوافع فلسفية أو لأغراض سياسية.

إن التجربة الديمقراطية التركية المعاصرة استطاعت أن تقدم نموذجاً حسناً للدول العربية قبل الثورات العربية وبعدها، بل هي بعد الثورات أكثر حاجة لها، لا لتقليدها وإنما للاستفادة من مكامن قوتها، وعدم الوقوع في أخطائها؛ لأن الغاية هي إبداع فكر إسلامي ديمقراطي جديد، وتطبيق ناجح وعمل صالح يحقق للناس مطالبهم المادية والمعنوية معاً، والنموذج التركي في الديمقراطية لم يستطع الانطلاق والتقدم والنجاح إلا عندما أبعد الاستبداد عن الدولة في شقيها: حكومة مدنية، ومؤسسة عسكرية، وبعد عقد من التجربة العملية في جدوى نجاح الديمقراطية، أصبحت الحاجة ماسة لصياغة دستور يضمن الديمقراطية ويحفظها، فالديمقراطية من غير دستور مقنع للشعب وملتزم به من كافة مؤسسات الدولة هي سحابة في مهب الريح.

وحرية الأحزاب واحترام ثقافتها وأيديولوجيتها واجب على الجميع نحو بعضهم بعضاً، ولكل الحق في ممارسة برنامجه في التغيير والإصلاح بما يمثله في البرلمان من نسبة انتخابية، وبما يستطيع تمثيله في

الحكومة التنفيذية أيضاً.

وتشريد ضد معارضيه.

وبقدر الحاجة إلى دستور يحفظ الديمقراطية، فإن الحاجة أكبر إلى التزام كافة المواطنين بها، لتحفظ لهم حقوقهم وتُصنّفهم في واجباتهم، ونبذ العنف في العمل السياسي الديمقراطي الوطني شرط لقوة الديمقراطية، والعلاقة بين نبذ العنف والديمقراطية علاقة طردية، وكلاهما يؤدي للآخر، والإخلال بأحدهما إخلال بالآخر.

لم يظهر التباين بين موقف الحكومة التركية، والمعارضة التركية من الربيع العربي إلا بعد الثورة السورية، التي مثلت استعداداً عسكرياً وسياسياً وإعلامياً لإحباط ثورات الربيع العربي، وليس في سوريا فقط، أي أن التباين ظهر بعد ثورات الردة العربية على دول وحكومات وثورات الربيع العربي، وبالأخص بعد أن وضع أعداء التغيير في الوطن العربي من أعداء الداخل والخارج خططهم في إحباط مشروع الربيع العربي، فعند ذلك وجد الانقسام في الداخل التركي من ثورات الربيع العربي، وكأن أطراف الصراع في الوطن العربي، وجدت صدى لها في الداخل التركي، لأسباب سياسية أكثر من غيرها.

٤- تأثير العلاقة المتبادلة بين المعارضة التركية والمعارضة العربية على معاداة ثورات الربيع العربي:

أصبحت بعض الدول العربية، وبالأخص المعارضة لثورات الربيع العربي، تقف من الحكومة التركية موقف ريبة وتشكيك نحوها، إن لم تعلن العداء معها، وأخذ إعلامها يتبنى قضايا المعارضة التركية ويدافعون عنها، ويسيّئون في نفس الوقت إلى حكومة العدالة والتنمية، وكأنهم في حالة عداء ذاتي بين بعضهما البعض، وبالأخص بعد الانقلاب العسكري في مصر بتاريخ ٣ تموز/ يوليو

كانت التجربة التركية المعاصرة الصاعدة والناجحة على المستوى الداخلي والخارجي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والتي يقودها حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان محرّجة للعديد من الدول العربية المستبدة بالسلطة والثروة.

في البداية كانت التجربة التركية المعاصرة الصاعدة والناجحة على المستوى الداخلي والخارجي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والتي يقودها حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان محرّجة للعديد من الدول العربية المستبدة بالسلطة والثروة، وكانت هذه الأنظمة العربية تتخوف من محاولات استلها

التجربة التركية من الحركات الإسلامية، أو الحركات القومية العلمانية ذات المرجعية الإسلامية، أو من الأحزاب المدنية الوسطية والليبرالية، والتي تجمع على مطالب الحرية، والانتقال السلمي للسلطة، واقتصاد الدولة، وليس اقتصاد الأسرة ولا الحزب الحاكم، ولكن ما تخوّفته هذه الأنظمة قد وقع فعلاً، فقد تساءل الشباب العربي عن مشروعهم الإسلامي أو مشروعهم القومي، أو مشروعهم الوطني منذ عقود، ولكنهم حُرموا منه، ومُنِعوا عنه بكل سلطة وسطوة وعنوة، مما أوصل الشباب العربي إلى أن

من عام ٢٠١٣م، والذي عزل الرئيس المصري الشرعي محمد مرسي، ومعارضة حكومة العدالة والتنمية لهذا الانقلاب العسكري وغير الديمقراطي، فالموقف التركي كان حازماً في رفض الانقلاب العسكري أولاً، بغض النظر عن الهوية الفكرية للانقلاب، أو النظام الحاكم، إن كان من الإخوان المسلمين أو ضدهم.

واستتكرت حكومة العدالة والتنمية بشدة أن تكون هناك دول عربية تؤيد الانقلابات العسكرية ضد الحكومات الشرعية المنتخبة ديمقراطياً، وأكثر من ذلك إذا قام الانقلاب بأعمال قتل وسجن

لا يعلّق الآمال على الأنظمة السياسية القائمة، ولا على الحكومات المعيّنة من الأنظمة غير المنتخبة، مما أفقد الشعب العربي مشروعاً عربياً يعتز به مثل باقي الشعوب، أو وطناً يؤفر له شروط العيش الكريم، أو دولة تدافع عن حقوقه أو تحميه مما يشنّ عليه من حروب إجرامية إسرائيلية أو عالمية.

وقد لا يكون غريباً أن يخطئ هذا الموقف محلل أجنبي أو صحفي أوروبي أو أمريكي أو روسي، فيظن أن موقف تركيا من الثورة الليبية يختلف عنه في الثورة السورية أو المصرية،

باعتبارات شخصية أو اقتصادية فقط؛ لأن المواقف الرسمية التركية لا تعبّر عن موقف شخص واحد فقط، ولو كان رئيس الوزراء أو وزير خارجيته أو رئيس الجمهورية، أو غيرهم، وإنما تعبّر عن موقف استراتيجي لتاريخ العلاقات التركية العربية وحاضرها ومستقبلها، فالسياسة التركية لا تقيس الدماء العربية بمقياس النفط ولا الدولار، وهي تناشد دائماً القادة العرب أن يصغوا لمطالب شعوبهم، وأن يتفهموا العصر ومتغيراته ومطالب الشباب الذين يصنعون المستقبل.

إن ما يجري في ليبيا وسوريا لا يرضي الشعب التركي ولا الحكومة التركية، ولا يعني بحال من الأحوال موافقة الشعب التركي ولا الحكومة التركية لتلك الدول في إراقة دماء شعوبها، وإذا كانت الحكومات الغربية تسارع أو تتلصق في التنديد بهذه الحكومة أو تلك، أو هذا الزعيم أو ذلك، فهذا بحكم مصالحها فقط، وليس بالضرورة أن تكون الحكومة التركية تبعاً لهذه الدولة الغربية أو تلك، ولا هذا الزعيم الدولي أو ذلك، وإنما ضمن تحليل للمواقف التي تخدم شعوب تلك الدول، قبل أن تخدم الشعب التركي نفسه، فضلاً عن أن تكون خدمة لرئيس تلك الدولة أو حكومتها.

لا شك أن تركيا فوجئت بالثورات العربية كما فوجئت الحكومات العربية والغربية أيضاً، ولكن المفاجأة لم تدفعها إلى ردود أفعال خاطئة، بل قامت بحركات مدروسة؛ في مقدمتها: الدعوة لوقف إراقة الدماء بين أبناء الوطن والملة الواحدة، والعمل على تحقيق مطالب المحتجين

والمتظاهرين بالطرق السلمية والتفاوض، وفي مقدمتها الخضوع لمطالب الشعب، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

ولا خلاف على أن من واجب تركيا العمل بكل

ما بوسعها لحقن الدماء، ووقف إطلاق النار على المدنيين، وتقديم كل رعاية صحية ممكنة للقتلى والجرحى وذويهم، وهو ما تقوم به الحكومة التركية الآن، وإذا كان مجرد التنديد بهذا الزعيم أو ذلك يوقف إراقة الدماء وينهي الأزمة؛ فإن أول من سيفعل ذلك الحكومة التركية، ولكن الأهم هو التحقق من نجاعة الإعلان وقدرته على تقديم العون اللازم للمتظاهرين والمعترضين والثوار، دون أن يكون ذلك من باب المزايدة، وتسجيل المواقف الكلامية فقط.

لقد كان لحزب العدالة والتنمية مواقف واضحة مؤيدة ومستبشرة بثورات الربيع العربي؛ نظراً للتجربة التي خاضها حزب العدالة والتنمية في دعم الديمقراطية، ودعم نشوء الدول التي تحترم شعوبها، وتحترم حقوق الإنسان، وتحترم ثقافة وحضارة شعوبها، بغض النظر عن هوية تلك الشعوب الدينية أو الثقافية أو السياسية، فإذا كانت تلك الشعوب ممن يشاركون الشعب التركي قيمه وتاريخه الحضاري، فإن ذلك كان مبعث سرور أكبر، وتأييد أوسع، دون أن يكون هو علة السرور ولا التأييد؛ لأن الحكومة التركية لحزب العدالة والتنمية لا تعامل شعوب

السياسة التركية لا تقيس الدماء العربية بمقياس النفط ولا الدولار، وهي تناشد دائماً القادة العرب أن يصغوا لمطالب شعوبهم، وأن يتفهموا العصر ومتغيراته ومطالب الشباب الذين يصنعون المستقبل.

خاتمة:

إن فهم حقيقة التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي يحتاج إلى دراسة مراحل تكوين العقل التركي الحديث، وبالأخص في القرن الأخير من جهة، وبصورة أكثر خصوصية في الفترة التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية، وكان له توجهات واضحة في سياسة تفسير المشاكل، وتوقيع مئات الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الحكومة التركية والحكومات العربية قبل الربيع العربي وبعده، بما يؤكد أن حكومة العدالة والتنمية التركية لم تكن صانعة لثورات الربيع العربي، وإنما كانت مؤيدة لها ضمن الرؤية الراسخة للتيار التركي المحافظ في توثيق العلاقات مع الدول العربية، وضمن الرؤية العصرية لحزب العدالة والتنمية في مساندة كافة شعوب العالم، ومنهم الشعب العربي في تبني النهج الديمقراطي اجتماعياً وسياسياً.

ولا شك أن هناك بعض التحليلات الخاطئة في تفسير الموقف التركي من الربيع العربي، والسبب هو خضوعها لتوجيهات بعض الأحزاب السياسية المعارضة لحزب العدالة والتنمية، والتي وجدت لها صدى لدى إعلام محور الطائفة المحاربة لثورات الربيع العربي، ولدى الانقلابيين على الربيع العربي، فوجدت علاقة مشبوهة بين بعض أطراف المعارضة التركية المضطربة في الداخل التركي مع بعض أطراف الردة على الربيع العربي، مما يتطلب التعمق في هذه الدراسات التي ترصد حركة الشعوب وتطورها الاجتماعي والسياسي، وهي في ظل حركات متشابهة في النهضة والتغيير، بل وفي بعض الصعوبات والمعوقات.

إن المشكلة التي يواجهها هذا البحث هي غموض التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي، لدرجة جعلت البعض يتوهمون أن حكومة العدالة والتنمية هي من يقف وراء ثورات الربيع العربي، ويتهمون حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان بالسعي إلى التوسع الإقليمي على أساس مفهوم العثمنة، الذي يسيئون فهمه من وجهة نظر تركية،

العالم على الأسس الأيديولوجية، وإنما على أساس احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم الظلم والاستبداد، ولذلك كانت مواقفها واضحة من ثورات الربيع العربي، وكانت مواقفها مقنعة لقطاع كبير من شعبها، بل لجميع شعبها باستثناء قطاعات قليلة وضعيفة أيدت مثلاً بعض حركات الردة على دول وحكومات الربيع العربي.

وكذلك ينبغي قراءة المواقف العربية الرسمية والإعلامية التابعة لها، والتي أظهرت عداءً غير مبرر للحكومة التركية وحزبها الحاكم في مرحلة الردة على الربيع العربي، وتشويه صورتها، وبالأخص قبل الانتخابات البلدية التي وقعت بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٤م، والتي فاز فيها حزب العدالة والتنمية فوزاً كبيراً، مما صنع صدمة لدى الإعلام العربي، وأسكتته بعد أن راهن كثيراً على فوز المعارضة التركية في تلك الانتخابات.

ولا بد أن فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بمنصب رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٤م سوف يكون إسكاتاً تاماً للمعارضة العربية والتركية التي عوّلت كثيراً على سقوط حزب العدالة والتنمية باستخدامها لأكاذيب والإشاعات المحرصة، والتي كان أثرها سلبياً على تلك المعارضة.

ولذا فإن هذا البحث يتوجه إلى الإعلام العربي بأن يكون محايداً من القضايا التركية الداخلية، وأن لا يسير وراء الحملات الإعلامية الغربية التي تتذمر من نجاحات تركيا في العقد الأخير، وتشعر بالخوف منه اقتصادياً، وتعبر عن خوفها هذا بحجج أخرى تضرّ بالاقتصاد التركي، فالإعلام العربي معنيّ بنجاح المشروع التركي الجديد، وبالأخص بعد نجاح أردوغان برئاسة الجمهورية، وهذا التغيير في الإعلام العربي سيكون بادرة طيبة وجديدة لتعاون أوسع بين أكبر قوميتين مؤثرتين في تاريخ الأمة الإسلامية.

ويعطونه مفهومًا خاصًا بهم، وكأنه مصطلح قابل لأكثر من تفسير!!

بل الأكثر غرابة أن يتم اتهام حكومة العدالة والتنمية بأنها قامت بذلك لتنفيذ مخططات أمريكية دعت إليها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كونداليز رايس بالدعوة إلى شرق أوسط جديد، وأن الحكومة التركية ما هي إلا أداة لتنفيذ هذا المشروع، وهذه التهم والتلفيقات مع ما تحمله من تهم كبيرة وكاذبة ضد

حكومة العدالة والتنمية، فإنها تظلم شباب الثورات وشهداء الربيع العربي أكثر من ظلمها للأتراك؛ لأن انطلاقهم في ثوراتهم سبق التأييد التركي لهم، وكانت حكومة العدالة والتنمية قبل ثورات الربيع العربي تسعى لتحسين علاقاتها الاقتصادية

والسياسية مع تلك الأنظمة السياسية في الدول التي سقطت أنظمتها سريعًا، مثل تونس ومصر، أو التي تأخر سقوطها وحاولت حكومة العدالة والتنمية أن لا يُراق فيها دماء وحثت زعماءها على الاستجابة لمطالب شعوبها، مثل ليبيا وسوريا، فكانت الحكومة التركية في بداية تلك الثورات مع حكومات تلك الأنظمة وتدعوهم للاستجابة لمطالب شعوبهم مع إمكانية بقائهم في السلطة إذا عرضوا أنفسهم على الانتخابات الحرة والنزيهة، ولكن رفضهم، وترجيحهم للحل الأمني والعسكري هو الذي أبعد الحكومة التركية عن تلك الأنظمة وجعلها في صف الشعوب وليس الحكومات.

لقد سارت تركيا في هذا الطريق من التحرر والديمقراطية، وهي لا تملك أن تفرض هذه القيم على الشعب العربي في سعيها لتحسين علاقاتها مع الشعوب العربية قبل الحكومات العربية، فهي ليست

دولة عثمانية بقيمها التاريخية، ولا دولة استعمارية بقيمها الغربية، وهي تعلم أن مجرد تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأتراك والعرب سوف يفرض حضوره وتأثيره واستلهاياته؛ لأن تركيا ليست دولة أوروبية غربية استعمارية، بل هي تخاطب العرب بأحاسيسها وعقلها في بيروت ودمشق، والقاهرة، وطرابلس، وقطر والخرطوم، وبغداد، وغيرها من المدن العربية، وتقول بأننا إخوة وأمة واحدة وتاريخ مشترك

وجغرافية واحدة وواعدة، فلماذا لا نصنع بأيدينا الحاضر الذي نريده نحن؟ ولماذا لا نصنع المستقبل الذي نخطط له نحن؟ ليس لأنفسنا فقط وإنما لأجيالنا القادمة، لأبناء الشعب التركي ولأبناء الشعب العربي معًا، بغض

النظر عن هياكله السياسية أو أنظمتها الحاكمة، سواء كانت ديمقراطية أو غيرها، فأمر الأنظمة مما تختاره الشعوب بنفسها ولا يُفرض عليها من الخارج، فإذا ما اختار الشعب العربي الحرية والديمقراطية والكرامة وحق تقرير المصير بنفسه وعن طريق برلمانات منتخبة بحرية ومصادقية ونزاهة، فإن هذا ما يسرّ الشعب التركي الذي يسير على هذا الدرب، وهذا ما يتوافق مع مصالح الشعب التركي وحكوماته الحالية والقادمة أيضًا.

من هنا نذكر كل من يحلل الموقف التركي من الثورات العربية بأن لا يتجاهل التاريخ الواحد للشعبين في القرون السالفة أولاً، ولا أن يتجاهل الرؤية المشتركة بين الشعبين في السنوات القليلة الماضية ثانيًا، بغض النظر عن موقف الحكومات منها، فمواقف الحكومات ينبغي أن تكون معبرة عن إرادة شعوبها وليس العكس، والشعب التركي لا يتمنى للشعب العربي إلا التقدم والنجاح والسعادة، وأخذ مقاليد أموره بنفسه،

أمر الأنظمة مما تختاره الشعوب بنفسها ولا يُفرض عليها من الخارج، فإذا ما اختار الشعب العربي الحرية والديمقراطية والكرامة وحق تقرير المصير بنفسه وعن طريق برلمانات منتخبة بحرية ومصادقية ونزاهة، فإن هذا ما يسرّ الشعب التركي الذي يسير على هذا الدرب.

سياسية تعبر عن عجز المعارضة عن منافسة حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية الداخلية، فتحاول تشويه صورة الحكومة التركية بأنها أخطأت في مواقفها نحو الدول العربية، ولكن الشعب التركي ومن خلال نتائج الانتخابات الأخيرة البلدية والرئاسية ٢٠١٤م حاكم المعارضة وأيد الحكومة وأردوغان، وفي نفس الوقت حاكم المعارضة العربية للربيع العربي، ولذلك فإن التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي كان لصالح حزب العدالة والتنمية؛ لأنه يعبر عن الإرادة الشعبية التركية والعربية معاً.

وأخيراً لا مراهنة لتركيا على حظوظها السياسية في المنطقة؛ لأنها لم تكن تخطط لحظوظها الخاصة فقط، بل كانت تساوي بنفسها أصغر الدول العربية، وتجري معها المفاوضات الندية، وتوقع معها الاتفاقيات التي توافق عليها تلك الدول، وسعيها لتحسين حضورها مع الدول العربية والإسلامية ليس لمصالح تركيا الخاصة فقط، وإنما لخلق واقع إقليمي ودولي جديد تستحقه شعوب هذه المنطقة.

وبالطرق السلمية التي تكفل الانتقال السلمي للسلطة، وحفظ دماء الشعب الواحد، ومواقف الحكومة التركية الحالية برئاسة حزب العدالة والتنمية لا تملك إلا أن تكون معبرة عن مواقف الشعب التركي نحو الشعب العربي وثوراته المجيدة، وما الاختلاف في التعبير عن مواقف خاصة من هذه الثورة أو تلك سواء كانت في مصر، أو في ليبيا أو في سوريا، أو غيرها إلا بحكم ظروفها الموضوعية فقط، دون أن يتعارض ذلك مع مصلحة كلا الشعبين معاً.

فرؤية الشعب التركي للثورات العربية تكاد تكون هي رؤية الشعوب العربية نفسها لهذه الثورات، واختلاف نظرتها لهذه الثورات لا يختلف عن تعدد رؤية الشعوب العربية نفسها لها، وبهذا المفهوم يمكن أن نفهم رؤية الشعب التركي لهذه الثورة أو تلك، ضمن قراءة استراتيجية تبحث عن مصالح الشعوب وليس مجرد التعبير عن مواقف جزئية لهذا الحدث أو ذاك.

وما التباين الأخير الذي ظهر بين موقف الحكومة والمعارضة من الربيع العربي إلا تعبير عن مناكفات

معلومات إضافية

تداعيات الربيع العربي على تركيا:

أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة على الدور التركي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً:

١- من الناحية السياسية:

أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية، ومدى الاستفادة من الخبرة التركية.

ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي، وضمان علمانية/ مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية، وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية.

ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي، وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً.

وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية -مثل مصر- قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحاً.

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساس، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة.

وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ أبريل ٢٠١١ م عن «خريطة طريق» لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الحكومية من المدن، وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف.

٢- من الناحية الاقتصادية:

عانت تركيا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ م تراجعت بنسبة ٢٤٪ إلى كل من مصر واليمن، و ٢٠٪ لتونس، و ٤٣٪ لليبيا، و ٥٪ لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلاً عن خسائر

المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا؛ حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من ١٢٠ شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام ٢٠٠٩م.

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من ١ إلى ٥ ٪، لكل منها. كذلك، فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات.

وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقاً نحو الهند واندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى ٥٥,٥ مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١١م بزيادة قدرها ٢٠٪ عن الفترة نفسها من العام السابق.

٣- من الناحية الأمنية:

أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسليح، وإيصال المساعدات الإنسانية.

كذلك، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفع اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية، خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا (٨٧٧ كم)، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق.

كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحاً من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

كما اعتبرت تركيا -وفقاً لتقديرات مواقف عديدة- أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات؛ وذلك بسبب أن تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة المساندة لعمليات التغيير في المنطقة، فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية،

خصوصًا أن الانتخابات التي أُجريت في دول الربيع العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مقاربات أكثر عدائية حيال إسرائيل.

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين: تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية؛ حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تشير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا.

وقد تمثل المحدد الأساس في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعًا ثانويًا بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر. هذا الصراع لم يكن المكون الطائفي غائبًا عنه، فتركيا تنظر إلى ذاتها باعتبارها القوة السنية الأكبر، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وُجد الشيعة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالملف الثاني، فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية، وما خلقتها من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد، وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.

بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية، بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أُجريت في أوصلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني.

واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين، مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا، وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا، ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

المصدر:

ديرانية طاهر، دراسة بعنوان (الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي) على الرابط التالي:

<http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88>

